

الفصل الثالث عقبات التحول الديمقراطي مشكلات التحول عقبات على الطريق أن التحول الذي يطرأ على المجتمعات من مرحلة إلى أخرى، ومن نمط إلى آخر لا يمكن أن يتم بدون مسيرة نضالية، تهرص الحق من فم صائدة، لأنها – أي عملية التحول – لا تعمل في فراغ أو إنها سيرورة تاريخية حتمية، وهي ليست خارجة عن سياق السيرورة التاريخية وليست عدمية التعامل، بل إنها عملية تؤثر وتتأثر بلا أدنى شك، وإنها مسيرة طويلة تتطلب تسخير الإمكانيات لها، وتتطلب توفر العديدة من الشروط والأسس البناءة. والتحول الديمقراطي في المجتمعات العربية الإسلامية ليست خارج هذا السياق، إن لم يكن أقوى وتيرة منه، لأن الديمقراطية هي الطريق المعبد والسالك الوحيد لإعلاء شأن الأمة العربية الإسلامية، وعودة مكانة الإسلام الحضارية المستلبة والحفاظ على رأسمال العروبة القيمي المهمش – وإن حجم العواويل والعقبات أمام تلك المسيرة صعبة جداً لكنها ليست مستحيلة، بل من الممكن تجاوزها بمجرد تشريح تلك العقبات ووضعها على المحك أمام سونار البصيرة وتعريتها والتعريف بها ومن أهم تلك العراقيل والعقبات هي عقبة الطائفية بما هي مشروع ظاهرة الإسلام السياسي، الإرث الإستعماري الصراع العربي – الصهيوني والسياسات المنبثقة عنه، مشكلة النفط وما تمخض عنها، قدامة الطروحات بشأن المفهوم الديمقراطي، شيخوخة الأنظمة الاستبدادية العربية الحاكمة، غياب العقل العربي من المشهد السياسي، وعوائق أخرى. لقد أصبحت الطائفية الإشكالية الأكبر والأشد بؤس وضراوة على الأمة العربية الإسلامية، وهي حديث الساعة والشغل الشاغل في التفكير العربي فالطائفية هي عملية تفضيل وتقديم الولاءات الثانوية والفئوية الضيقة على حساب ولاء الوطن والدولة، كما وإنها المشروع الرجعي الذي يهدد المنظومة الدينية والقومية للعرب، وهي بهذا الشكل ليست إلا سياسة الأقلية مهما كان دينها وعلمها، وحجمها، بما تحمله من معان ترى أنها التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصهار)، إضافة إلى كون الطائفية في المشهد السياسي العربي اليوم ليس إلا التنظير الفكري والسياسي لظهور العصبية الجزئية على اللحمة السياسية الجامعة الكبرى (القومية أو الدينية سواء " وتحول الطائفية من كونها ثقافة العشوائيات والبيئات "الحاراتية والضيوعية إلى كونها ثقافة النخبة السياسية والطبقة المتقدمة في المجتمع الدرجة قد تصل لأن تصبح ثقافة النظام السياسي الحاكم وزبائنته، وهنا يكمن بؤسها وعمرها وضحالتها، وبهذا فهي – أي الطائفية – أصبحت نظاماً غير مؤهل لأن يتصالح مع الدولة المدنية المعاصرة والحديثة بحكم تركيبته الفكرية والاجتماعية (لأنه كنظام يبقى عاجزاً عن تجاوز عقبة الميول الحزبية والمحاصصة الحزبية والمذهبية التي تبلورت بفعل الطائفية السياسية وما تسمى بـ "الديمقراطية1" التوافقية ، بل ويتماها ويندمج معها بشكل عضوي "بايولوجي"، تلك هي عقبة الديمقراطية الأولى التي تحول دون الانتقال العربي للديمقراطية وعصرها لأن الديمقراطية سوف تعيد توزيعات القوى السياسية داخل النظم العربية الحاكمة وإنها سوف تغير وجه المنتفعين والمزمرين للطائفية مما يقلب موازين القوى المحلية ويُصادر نفوذهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي كون الديمقراطية هي النظام الوحيد القادر على تحقيق العدالة الاجتماعية وقيام دول العدل والمساواة والمواطنة الفعلية، دون تفضيل لشخص على آخر، فلا خيار أمام الطائفية وزبائنتها إلا خوض الحرب وإعلان الجهاد ضد قيام الديمقراطية، ذلك لأن النظام الديمقراطي هو الوحيد الذي يسمح بتجاوز الطائفية ومشروعها الخاسر، والتمييز الطائفي والإقوامي بين الجماعات لأنه نظام مبني على عقل وتصورات واقعية تنبثق من فقه المنطق والواقع المعاش، وتحاول زجها في الواقع المختلف بدون تمحيص أو عقل ناقب ينظر للحقائق التاريخية ويعيد صهرها بقول بعقبات التحول الديمقراطي ثانياً : بروز ظاهرة الإسلام السياسي: لا أحد يستطيع الجزم أو القول بأن الإسلام ضد الديمقراطية، لأن نقیض الديمقراطية هو الإستبداد والدكتاتورية، فهل الإسلام دين استبدادي أو قمعي، وهو الذي جاء رحمة للعالمين، وجاء بمثابة المنقذ للأمة من الظلمات إلى النور، ومن العبودية إلى التحرر، فالإسلام دين شوري، بمعنى إنه دين يؤمن بالديمقراطية، فما يختلف بين الشورى والديمقراطية هو فقط باللفظ، وغيره. فالإسلام بل جاء في فترة لاحقة بعد قطيعة حضارية وتاريخية بين الخلافة الراشدة والملك العضوض، وإن سلفية الإسلام المبكر لا تمنع الديمقراطية أو تجعل منها خصومة وإنما البروز السياسي للإسلام بما يسمى بـ الظاهرة الإسلامية كان له رأياً مختلفاً عن الإسلام الرسولي، لأن تأصيله التاريخي نابع من روافد الفكر الإسلامي المحدث والمبتدع) وليس من الإسلام المبكر (الأصيل). فهناك الكثير من تيارات الإسلام السياسي تنتهج العنف والتطرف في الموقف من الديمقراطية، وهو التيار الأغلب في سفينة الإسلام السياسي والتيار الأبرز والقائد والبارز على الساحة السياسية – رغم إن هناك تيار لا يستهان به من الإسلام السياسي الذي يؤمن بالديمقراطية لكنه شبه مغيب أو مهمش داخل منظومة الإسلام السياسي – لهذا نجد مثلاً موقف رواد الفكر الإسلامي السياسي بشأن الديمقراطية والكلام حولها، حيث يقول ، حسن الترابي، إن الديمقراطية في الإسلام لا تعني سلطة الشعب المطلقة بل هي سلطة الشعب وفقاً على ال بالشريعة